حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١١٩) ٢٠١٣/١٢/٢٢ م | www.al-badeel.org | Issue (119) 22/12/2013

سوق الجهاد ودكاكين الديمقراطيين

حسام ميرو

لم يُثر تغليب الشعارات الدينية على الشعارات المدنية في مرحلة المواجهة العنيفة مع النظام حفيظة شخصيات وقوى محسوبة على الفكر السياسي الديمقراطي السوري، إذ اعتُبر استخدام الشعارات الدينية أمراً طبيعياً في سياق مواجهة يخوضها المتظاهرون مع نظام لا يتقن سوى العنف، وفي سياق ثقافة عمومية لمعظم الشعب "الأكثرية"، كما أن قدوم جهاديين من مختلف دول العالم للقتال في سوريا هو الآخر تمّ تبريره، وكان الحديث يدور حول نسبة الجهاديين الضئيلة في صفوف الجيش الحر، وأنهم سيعودون إلى بلادهم حين تنتصر الثورة.

اليوم، وقد انفتحت سوريا على حرب يخوضها جهاديون سنة وشيعة، فإننا مطالبون بمراجعة نقدية للكيفية التي أسهم بها "ديمقراطيون" في تحويل سوريا إلى سوق للجهاد، وقبل تلك المراجعة علينا الاعتراف بأن سوريا باتت أرضاً للجهاد، وأن كل الحديث عما تمتلكه بلادنا من حصانة كي لا تتحول إلى أفغانستان أخرى هو أمر في سياق الرغبات، ولكنه لا يمت للواقع بصلة.

ليس مهماً في سوق الجهاد ما هي المرجعية التي يقاتل تحتها المتحاربون. الطرفان يجدان في المرجعية الدينية قوةً وسنداً تمدهما بأسباب الاستمرار وعدم إلقاء السلاح، والهروب من مواجهة هزيمة، وفي مناخ كهذا يصبح الحديث عن الشعب كلاماً لا معنى له، فالشعب يعيش آلامه، ويحاول التكيّف مع ظروف غير إنسانية سواءً داخل سوريا أو في مخيمات النزوح أو في المنافي.

حتى اللحظة، يبدو أداء القوى الديمقراطية هزيلاً، ومشتتاً، حتى أن إطلاق مفهوم "قوى" على الكيانات التي تتخذ من الديمقراطية والدولة المدنية والحريات وما إلى ذلك شعارات لها لا يصح، فهي قوى غير فاعلة، ولا تمتلك أي تأثير يذكر على سياق الحدث السوري، وقد أصبح بعضها يدور في فلك قوى إقليمية بشكل أو بآخر، وهو مؤشر على عدم امتلاكها روافع عملية داخل الأزمة تؤهلها لأن تشكل حيزاً من الاستقلالية، أما القوى الأخرى التي بقيت بعيدة عن الانخراط في اللعبة الإقليمية فهي الأخرى قوى هشة، وما زالت تصارع من أجل الإبقاء على الحد الأدنى لوجودها، في ظل تنامي حالة اليأس من تحولات الأزمة السورية نحو التطييف والتدويل.

هل ما زالت إمكانية التحول الديمقراطي في سوريا قائمة؟ هذا السؤال الذي تهرب منه القوى الديمقراطية، لكنها، سرعان ما ستجد نفسها في مواجهته، ليس فقط في إطار التساؤل النظري، وإنما في إطار الواقع الفاضح، واقع تتعرى فيه سوريا على أبشع صور التطييف، وتصبح كلمات مثل ديمقراطية وحرية وحقوق لا محل لها من الإعراب.

ألم يحن الوقت ليقدم كبار "الديمقراطيين" نقداً لخياراتهم خلال الفترة الماضية؟ أم ما زال لديهم من القدرة على تجاهل الواقع ما يكفي ليستمروا حيث هم الآن، وبعضهم في أفضل الحالات واجهة لهيئات لا تمت للديمقراطية بصلة، بل تتحمل جزءاً مهماً من مسؤولية التحولات التي عرفها مسار الأزمة السورية.

فتح ديمقراطيون دكاكين، واعتقدوا أن ذلك يكفي ليكونوا فاعلين، ومع معرفتهم الأكيدة بمحدودية تأثيرهم إلا أنهم ما زالوا يتشبثون بتلك الدكاكين، ولا يقبلون بأية شراكة مع كيانات لا تبتعد في أهدافها عن أهدافهم، مع أن واقع الحال يقول بأنه لم يبقَ من معظم تلك الدكاكين سوى اسمها فقط.

إن وقفة نقدية اليوم باتت مطلوبة من أجل تعرية مجمل الواقع السوري، وإيجاد مقاربة مطابقة لهذا الواقع، مقاربة لا تخضع للرغبات، أو الحسابات الضيقة، وإنما من معطيات الواقع، وعدم إنكار تحولاته، ووضع مهام جديدة أمام الديمقراطيين، تأخذ بعين الاعتبار أن عليها المنافسة في سوق بضاعته الرائجة اليوم الجهاد، وإحراق ما تبقى من سوريا.

تخترق جسد «الحر» وتفشل عملياته

خلايا نائمة للنظام تنقل المعلومات وتغتال قادة عسكريين وناشطين

■ حلب - محمد إقبال بلو:

قام النظام ومنذ بداية الثورة وبداية الحراك السلمي في مطلع عام 2011 بزرع جواسيس مخبرين بين المتظاهرين، حتى أن الكثير من الصور لوجوه الشباب الذين يخرجون للتظاهر كانت تلتقط أثناء المظاهرات وتصل إلى الفروع الأمنية، وفيما روي أن أحد المتظاهرين عندما القي القبض عليه أنكر أنه كان محمولاً على الأكتاف ويهتف بشعارات معادية للنظام فاجأه المحقق بأن قال له : أنا من كان يحملك.

هذا الاختراق أصبح أشد وأقوى بعد أن بدأ العمل المسلح، وخاصة بعد انضمام الكثير من الشباب إلى كتائب الجيش الحر المختلفة ، والتي تبنت فكرة زيادة عدد المقاتلين بغض النظر عن إخلاص المقاتل والتأكد من أنه لا يعمل لصالح أية جهة أمنية ، مما شكل خلايا نائمة تابعة للنظام في مختلف المناطق وداخل كتائب وألوية الجيش السوري الحر نفسها ، يكشف بعضها أحياناً من قبل الكتائب، كما يبقى البعض الآخر يمارس عمله لصالح نظام بشار الأسد.

ففي ريف حلب جرت عدة حوادث ومنها تفجير مستودع لتصنيع الألغام في بلدة عندان بصاروخ طائرة مما أدى إلى تدميره ومقتل كل من كان يعمل داخله، علم الثوار بعد هذا الحادث أن أحد عناصر هذه الخلايا قام بإعطاء الموقع لطائرات النظام، وقد تم إعدام هذا الشخص. أما ما يحدث حالياً فيبدو أنه متقن ومرتب ترتيباً جيداً. حوادث اغتيالات لمقاتلين في "الحر" وناشطين/ ومنها ما جرى منذ عدة أيام من عملية اغتيال لأحد من مقاتلي لواء التوحيد على يد مجهولين، وهو محمد البنا، حيث قام مجهولون باغتياله بعدة طلقات ، فيما أعلن لواء التوحيد أن الخلية التي نفذت العملية والتابعة لفرع المخابرات الجوية بحلب قد تم كشفها، وقريباً سيتم القبض على عناصرها وتنفيذ حكم الإعدام بعناصرها في إحدى الساحات العامة.

كثير من الأشخاص والناشطين خُطفوا، وتم توجيه الاتهامات في غالب الأحيان إلى "داعش" المشكوك بتبعيتها وأجنداتها ، لكن في الواقع لم تثبت الأدلة على "داعش" في كل الحالات، والشكوك حول دورها تعود لنشاطها في المناطق التي تحدث فيها الاختراقات والاغتيالات، فاختطاف القائد العام للواء أحرار سورية وقتل رئيس الهيئة الشرعية في إعزاز واختطاف فريق أورينت واختطاف فريق سكاي نيوز وغير ذلك من جرائم معظمها نُسبت إلى "داعش" إلا أنها دون أدلة كافية، وهذا ما يعزز فكرة وجود الخلايا النائمة التي حركها النظام عندما احتاج إليها لتقوم بكل ما ارتكب من جرائم خاصة في حلب وريفها.

من جهة أخرى، فإن بعض عمليات الخطف ثبت أن "داعش" هي من قامت بها، وذلك وفقاً لشهود عيان مثل حادثة اختطاف مؤيد سلوم مراسل أورينت نيوز وأخيه الذي كان يرافقه، ولولا أن بعض المواطنين شاهدوا عملية الخطف لما توفر الدليل ، ومن الحوادث التي ثبتت على "داعش" اغتيال مراسل العربية محمد سعيد الذي اعترفوا هم بقتله واعتبروه إنجازاً.

العديد من حوادث الاغتيالات تجري في المناطق المحررة في ظل انعدام الأمن في مختلف المناطق منها . يحدثنا أبو عمر الحلبي أحد ناشطي الريف فيقول : على سفوح جبل سمعان يجد عناصر الدفاع المدني وعناصر الجيش الحر وأحياناً مواطنون عاديون العديد من الجثث التي لا يعرف من قام بجريمة قتلها ، فخلال شهر واحد تم العثور على ثلاث جثث، واحدة منها للناشطة سميرة كيالي في مزرعة بمنطقة كفر حمرة شمال حلب ، حيث اغتصبت ومن ثم قتلت ، جثة أخرى وجدت في جبل عندان لشاب مقتول وعلى إبهامه بصمة يبدو أنها سر القتل ، ويبدو أن الدافع مادي فقط، حيث أجبر على أن يبصم على عقد ما ومن ثم قتله ، الجثة الثالثة في جبل كفريسين، حيث وجد شاب مقتولاً بعدة طلقات في الرأس والصدر.

يضيف أبو عمر : هذه الحوادث كلها تدل على حالة من انعدام الأمن في الشمال .. وتدل على وجود خلايا نائمة تابعة للنظام في صفوف" الحر"، بل وتؤكد أن هذه المناطق لا تستحق صفة "المحررة" ، فمنطقة محررة تتعرض للقصف والقتل من الجو ، ويتعرض أهلها للسرقة والاغتيالات على الأرض، لن تكون "محررة" بل هي منطقة مدمرة.

أبو ابراهيم مواطن من إحدى قرى الشمال السوري يرى أن الاختراق في صفوف "الحر" كبير جداً، وشرح ذلك من خلال أحداث ميدانية فقال: عندما كان سلاح شباب ريف حلب الشمالي بنادق صيد وفي أحسن الحالات كلاشنكوف كانوا يمنعون أرتال دبابات النظام من التقدم ، ولم نسمع أن رتل دبابات متجهاً إلى الحدود عند إعزاز قد تجاوز مقاتلي عندان التي تبعد أكثر من 40 كم عن إعزاز، والسلاح كان بدائياً وحينها اضطر النظام إلى الذهاب إلى اعزاز عن طريق المسلمية الذي يتضمن بعض القرى المؤيدة له حتى استطاع الوصول إلى الحدود . هذا في السابق أما اليوم فالجيش الحر يملك دبابات ومضادات دروع وصواريخ مضادة للطائرات وكتائب أكثر تنظيما إلا أن المقاتلين في حلب كانت إنجازاتهم منذ عام وحتى اللحظة تقل عن ما أنجزوه بالسلاح البدائي سابقاً، والسبب حالات عديدة من الفشل سببها المخبرين الذين ينهكون جسد الكتائب ، والكثير من العمليات فشلت بسبب نقل تفاصيل كاملة عن الخطة لعناصر النظام، مما جعل ألوية "الحر" في حلب تقف موقف المدافع ضد هجمات النظام الشرسة لا أكثر.

تكييف الأوضاع الميدانية مع مقتضيات الحلول السياسية ومقاساتها

غازي دحمان

يحصل في الميدان السوري أن يصار إلى التلاعب بالمعطيات لتتوافق وظروف اللاعبين ومدى قدراتهم الدبلوماسية وطبيعة المقاربات التي يؤسسونها للحل السوري.

جملة من التحركات على ساحة الحدث السوري، تشير إلى وجود هذا النمط من الفعل بقصد تجهيز بيئة مناسبة لتنفيذ التصورات الإقليمية والدولية للحل في سورية، حيث يجري صناعة آليات الحل واشتراطاته وعدته الميدانية والميثاقية، وهو ما يؤكد نظرية أن الحل السوري بات رهين توافق دولي، وليس لأطرافه المحلية تأثير ولا وزناً كبيراً في هذا الحل.

يدخل في هذا السياق قيام كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بوقف الدعم العسكري «غير القاتل» للجيش الحر، بالتزامن مع إطلاق مفاوضات مع قيادة جبهة القوى الإسلامية، بذريعة ان هذه القوى لديها سيطرة أكبر وقدرات وإمكانيات تؤهلها للقيام بوظائف قد تتطلبها الحالة السورية مستقبلاً.

وكان سبق ذلك تحذير المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية» سي أي إيه» مايكل هايدن، من سيناريوهات « مرعبة جداً جداً» تلوح في الأفق السوري، ليس من بينها انتصار المعارضة، ولعل المفارقة الكبرى اعتبار انتصار الأسد من أفضل تلك السيناريوهات، ولا شك أن لمثل هذه الرؤى التأثير في عمليات تقدير المواقف التي تجريها الأطراف الغربية تجاه الحدث السوري، وتالياً التأثير في صناعة القرار الخاص بالحدث.

هذه التحولات وغيرها من المواقف الغربية حول المسألة السورية، يجري بناؤها في ظل ما يسمى بالتوجه الواقعي في التعامل مع الأزمات العالمية، وقد جرت ترجمته الحرفية في اتفاقي الكيماوي والنووي مع نظام بشار الأسد في سورية ونظام الملالي في إيران، وقد جرى تبرير عقد هذين الاتفاقين تحت ذريعة أفضل الممكن والمتاح، على اعتبار أنه الخيار الأقل سوءاً من الخيارات الأخرى، والتي كانت تتطلب إجراءات عسكرية غير مضمونة النتائج.

هذه السياسة الواقعية تحاول تكريس مرتكزاتها عبر المختبر السوري تحديداً، حيث نقطة الانطلاق تتمثل بالتوافق الدولي، وهو ما يتطلب أن تضمن التوافقات المدرجة في إطارها قبول الأطراف الدولية بصيغة الحل، مما يعني انطواء الحل المطروح على توليفة معينة تناسب تلك الأطراف، أما المرتكز الثاني فيقوم على تكييف الأوضاع الميدانية مع مقتضيات الحلول السياسية ومقاساتها، بحيث تتوافق تلك الأوضاع مع التصاميم المعمولة للحلول، وليس بناء الحلول تبعاً للأوضاع الميدانية ومتغيراتها.

تبعاً لهذا التحليل، صار واضحاً أن حالة «الإستاتيكو» التي تكرست لفترة طويلة في الواقع الميداني السوري، لم تكن تعبر عن أوضاع ميدانية حقيقية، بقدر ما هي إدارة خارجية لمسرح العمليات وهندسة دقيقة كان المقصود منها تجهيز مسرح الحدث للحل، بعد إقناع الأطراف المتصارعة باستحالة الفوز بالمعركة.

غير أن عملية بناء المعطيات الجديدة في الواقع السوري بدا وكأنها تطلبت تدخلات دولية عنيفة وترتيبات خاصة لإجراء تعديلات معينة في تأثير بعض الأطراف الداعمة للمعارضة، فليس سراً التداخلات الهائلة التي تنطوي عليها قوى المعارضة واختلاف طبيعة عملها وتكتيكاتها واستراتيجياتها الميدانية والسياسية تبعاً لأهداف الأطراف الخارجية الداعمة، بل وطبيعة رؤيتها للصراع وأهدافه ومآلاته. وعليه فإن تظهير فصيل سوري وتهميش فصيل أخر يعني فيما يعني الحد من أدوار الأطراف الإقليمية الداعمة له.

والسؤال الذي يطرح نفسه تالياً، بناءً على جملة المناقلات الحاصلة في المسرح السوري وتغيير أدوار ومواقف الأطراف ذات التأثير المهم استباقا لمؤتمر جينيف، وبالنظر إلى السياسة الواقعية التي تحاول تأطير الحل وإخراجه وفق مقتضياتها هو كيف ستكون طبيعة الحل المنتظر وما هي احتمالاته؟.

في الواقع، تشير التوجهات الأمريكية الجديدة، والموقف الروسي الداعي إلى تشكيل قوى جديدة من النظام والثورة لمحاربة الجهات المتطرفة باعتبارها الخطر الأساسي والملح في هذه المرحلة، إلى نمط جديد من الحلول يقوم على صيغة قريبة من هذه الأطروحات، بحيث تتم المحافظة على جزء من النظام والإبقاء على هيكلية المؤسسات الموجودة، مع تطعيم هذه المؤسسات بقوى جديدة تمثل المعارضة أو الجزء الذي يراد تأهيله وتجهيزه لهذه المرحلة، على أن يجري لاحقاً قوننة هذه الحالة من خلال دستور جديد يمثل العقد الاجتماعي الجديد لسورية، يتضمن الضمانات المطلوبة لمختلف أطراف الصراع وحقوق المكونات كافة.

هل من الممكن توطين مثل هذا الحل في البيئة السورية؟، الجواب، الصراعات الوطنية التي غالباً ما تفتح على تدخلات خارجية تصبح رهينة توافق المتدخلين، ذلك أن القرار فيها يصبح بدرجة كبيرة للطرف الممول والداعم والحامي...متى؟. عندما تفقد أطراف الصراع الداخلية كل عوامل القوة الذاتية. هل وصلت أطراف الصراع السوري إلى تلك العتبة؟.

مصدات النظام الأربع والحاجة إلى التمسك بالجوهر الأصيل للأزمة

علاء الدين الزيات

عصا التتابع في صناعة جدر وقاية للنظام كانت تنتقل تحت ضاغط الرعب الذي أتقن النظام صناعته، وهي تتأسس من الآتي:

1. سحق الحركة المدنية السياسي الأمني، ثم سحقها بوحشية، بالمعنى المادي الجنائي، وهو ما جعل دولاً مثل روسيا والصين تتحدث عن عدم وجود بدائل – وهي تقول ذلك لليوم – وبالتالي لا يمكن القفز فوق النظام، بل ربما الممكن الوحيد هو القفز عبره .
2. الانفلات المسلح على جهتيه (نظام وكتائب معارضة له) الممول والمشجع من متصارعين مختلفين، ومن النظام أيضا بشهادة رئيسه أوجد المصد الواقي الثاني، اذ غاب الشأن السوري لمنظومات السكان الراغبة في التغيير خلف غبار المعارك والتهجير والخراب الاقتصادي، وحتماً وراء القتل الكبير وضياع الرؤية. لقد تقلص دور الناس كداعمين للتغيير، وأصبحت إرادات الحياة عامل ضاغط غير مسبوق .
3. عصا التتابع تنتقل بعدها الى منظومات العسكر الإسلامية المتطرفة على تدرجاتها، لتكون حاجب الوقاية الجديد، حيث مزيد من تهميش الحركة المدنية والسكان المهتمين بالتغيير ، ومزيد من تشويش الرؤية ومزيد من دعم ووقاية النظام من السقوط ، ويتضح أن هذه الكتائب معنية بسحق المجتمع المدني بإضعاف عنايتها بتطوير نضالات ضد النظام .
4. وحتى الغرب كان يستثمر في الأزمة وفق مقولة الصراع بأدوات الآخرين، وعليه سوف يرسم باقي مواقفه وفق استمرار الصراع بأدوات الآخرين. كان العنف الذي مارسته السلطة ليس تعبيراً عن وحدانية الخيار الممكن لديها ، بل كان قراءة صحيحة لرغبات الغرب ورؤيته لطبيعة توجيه الأزمة في منزلق الصراع الطويل . وهنا نضيف هذا الغرب أيضا الى مصدات الوقاية التي ساعدت على بقاء واستمرار وتوحش النظام ، طالما ينفذ خطة لا تثير استياء الغرب، ولا تتعارض مع رؤيته، ولا تكلفه أكثر من بيانات استياء كثيراً ما حاولت رسم الجميع كمتوحشين يستحقون الإفناء المتبادل.

عملت هذه المصدات الواقية وما زالت بشكل منفصل ومتضامن رغم تتابع أولويات كل مرحلة وتعهدها من قاطرة جر رئيسية دون أخرى . لقد استلم الروس الملف الدولي أولاً ووضعوا غياب البديل حجة ، وتابعوا الدعم اللامحدود وفق هذه القراءة ، ثم كرستها ارتباكات المعارضة المتنازعة الخلفيات، ووثقتها انتهاكات الإسلامويين . وعلى كامل هذا المسار كانت رشات الملح مناطقية

إدارة الصراع العامة وقدرات النظام ومركزية قراره لم تهتز بعمق كافٍ لصناعة بلبلة

وطائفية وقومية ومذهبية وإقليمية لإكمال المشهد كصراع متعدد الاقطاب، وليختفي المضمون السوري الأصيل للازمة .

واليوم تغدو القاطرة الدولية وهي تعيش صراعاً عميقا بحثا عن نقطة توازن تفتح نوافذ حل ، ولكن برودها وعدم استعجالها يقدم تصوراً لافتاً حول المدة الزمنية اللازمة لصناعة نقطة توازن كهذه، بمعنى أنها غير مستعجلة .

المصدات الأربعة السابقة، رغم عمل بعضها بالتضاد وليس بالتنسيق، لكن إدارة الصراع العامة وقدرات النظام ومركزية قراره التي لم تهتز بعمق كاف لصناعة بلبلة شكّل ما يمكن تسميته خطوط دفاع متتابعة حمته دولياً واقليمياً ومحلياً وذاتياً خلال فترة الأزمة وحتى اليوم، وأجاد بحق بامتلاكه أدوات وتحالفات وصفقات ومناورات أن يدير معارك صد الهجوم، وخلط خطوط الجبهة بما لا يسمح برصد الثغرات ونقاط الضعف الأكبر، والتي تحتاج لتركيز الهجوم عليها كأولويات بدلاً من بعثرة القوى على جبهات كبيرة تشهد حالة ستاتيكية منذ أشهر .

إن الجبهة المركزية اليوم ما تزال المواطن السوري، أحلامه وتصوراته وخوفه وحاجته للأمان ، وترقبه لقوى قريبة من همومه قادرة على أن تكون له وليست عليه ، هذه الجبهة بواقعها المعاش اليوم تشكل الحلقة الأضعف في جدر حماية النظام، وللأسف الحلقة الأضعف في أداء المعارضة أيضا .

ليس ممكنا بالعمق صناعة أثر في مواقف الدول الداعمة للنظام عبر حوارها على أهميته . ولا الغربية المعارضة للنظام فهي معادية بالاتساق مع طموحات الشعب السوري، ولا مع المتطرفين الذين يرون سياقهم إلهيا خالصا غير قابل للتصرف ، ولا مع منظومة عسكرية لم تدرك إلى اليوم استراتيجيا تتجاوز بنية معارك المعابر ، وحتماً لن تستفيق المعارضة السياسية غدا صباحاً وقد وجدت حلولاً سحرية لتبعثرها.

جبهة المواطن ، وصراعه الذاتي الداخلي ، ومحاولته لفهم موقعه ، دفعه باتجاه أن يكون جزءاً من الحل وتطوير تمثيله المدني ، وخطط العمل الطويلة خارج اليومي . كل ذلك يشكل جبهة عمل قابلة للنقاش والتخطيط والتنفيذ والتعديل واعادة المحاسبة خطوة فخطوة . وحده حصان طروادة ذاك جدير بالعمل عليه منذ اليوم وعبر السنوات الخمس المقبلة .

لوكان عباس خان سورياً!

حسام الميلاد

كان من المفترض أن يصل الطبيب البريطاني عباس خان يوم الجمعة الماضي إلى منزله في لندن. فقد قامت عائلته التي أبلغت بموعد الافراج عنه بتزيين المنزل وتجديده احتفالا بعودته. لكن الصدمة كانت حين تلقت أمه يوم الاثنين، أي قبل الموعد المقرر بأربعة أيام، اتصالا من وزارة الخارجية السورية يبلغها أن ابنها قد مات منتحراً بشنق نفسه بسروال نومه.

والرواية الأرجح أن خان قد عمل مع مؤسسة «هيومان أيد يو كي» الانسانية البريطانية ليقدم تدريبات طبية لأطباء سوريين في تركيا قبل أن يقرر اجتياز الحدود في 12 تشرين الثاني 2012 م متوجهاً الى حلب دون تأشيرة من الحكومة السورية. وهناك عمل في مستشفى ميداني، وقام بتوزيع كميات معقولة من الأدوية كان قد أحضرها معه مجاناً، الأمر الذي أثار على ما يبدو حفيظة فصيل مسلح احتكر بيع الأدوية والمواد الطبية الإسعافية، ليتم اعتقاله عند نقطة للتفتيش سلم بعدها بطريقة أو بأخرى إلى مخابرات النظام السوري.

أبلغت المستشفى عائلة خان بأن ابنها قد فقد. وبعد طول انتظار تركزت شكوك العائلة أن يكون ابنها طبيب العظام مخطوفا لدى جماعة جهادية. لتقرر أمه وأخته لاحقا السفر إلى لبنان بعد أن لم تقدم لهم الخارجية البريطانية العون الكافي، محاولة الحصول على تأشيرة دخول للأراضي السورية. وبعد انتظار دام أكثر من شهر، حصلت الأم فقط على تأشيرة للدخول، لتعثر على ابنها في «فرع فلسطين». وبعد جهود حثيثة ومراجعات للمحاكم ولوزارات الدولة السورية استطاعت ان تنقل ابنها الى سجن مدني لتكون أكثر اطمئناناً على صحته ولتتمكن من زيارته بشكل دوري. ولاحقاً توسط النائب البريطاني جورج غالاوي لدى السلطات السورية لإطلاق سراحه، فحصل على وعد من الرئيس الأسد بحدوث ذلك قبل عيد الميلاد بعد اعتقال دام ثلاثة عشر شهراً. لكن خان الذي نقل مؤخراً إلى سجن التحقيق بكفر سوسة توفي قبل أيام قليلة من موعد الإفراج عنه.

العائلة رفضت الرواية الرسمية السورية كما وردت في تقريرها الذي قدمته للسفارة التشيكية التي تتولى رعاية المصالح البريطانية، بعد أن سحبت بريطانيا بعثتها الدبلوماسية في سوريا. وقد كانت الحكومة السورية قدمت تقرير خبرة طبية ثلاثية حول وفاة خان جاء فيه، أن وفاة المواطن البريطاني كان الاختناق بالشنق وأن عملية الشنق كانت ذاتية. الشوق والسعادة اللذان عبر عنهما خان بعد علمه بنبأ الإفراج عنه سواء لوالدته في زيارتها الأخيرة له أو رسائله المستلمة مؤخراً لا تدفع أحداً، كما رأت العائلة، لقبول فرضية الانتحار، فليس هناك ما يبرر أن يضحي خان بما تبقى من أيامه لاسيما بعد تلقيه خبر العفو عنه.

ديفيد كاميرون اتهم النظام السوري بقتل خان، أما وزير الدولة في الخارجية البريطانية هيو روبرتسون رأى أنه لا يوجد أي مبرر لقتل مواطن بريطاني بينما كان يقوم بعمل انساني، وأن ملابسات وفاته «مثيرة للشك للغاية. الخارجية السورية وعلى لسان المقداد استنكرت تصريحات المسئولين البريطانيين وطالبت ألا تستغل هذه الحالة الانسانية لأغراض السياسة البريطانية. وبينما رجّح المرصد السوري فرضية مقتل خان تحت التعذيب، كان من الطبيعي في حمى الهيجان السياسي أن يحمّل الائتلاف المعارض السلطات السورية مسؤولية قتل خان. عائلة خان وجهت اللوم إلى الحكومة البريطانية، ورأى شاه نواز خان شقيق عباس خان أن تقاعس الحكومة البريطانية جاء لكون خان بريطاني مسلم. والغريب في الأمر، أنه في الوقت الذي حمّلت فيه السياسة البريطانية الأسد مسؤولية موت عباس خان، حاول الإعلام البريطاني تبرئة ساحته. فمراسل «الإندبندت» البريطانية روبرت فيسك، تسائل عن ولاء قوات الأسد بعد ثلاث سنوات من الحرب الأهلية في البلاد، ذلك أن مقتل الطبيب البريطاني "«شيء مريب» خاصة بعد اصدار أوامر من الرئيس الأسد نفسه بإطلاق سراحه. بينما قدم مراسل الـ « ب ب سي» في بيروت بول وود، فرضية مشابهة رأى فيها أن خان كان ضحية لصراع سلطة بين الرئيس السوري وأجهزته الأمنية، وأن العفو الرئاسي جاء كتعبير عن حسن النية في سياق محاولات بريطانية المشاركة في التوسط لاتفاق بين الحكومة السورية والمعارضة، وأن بعض اطراف من داخل السلطة لا ترغب في تلك المحادثات.

جورج غالاوي المقرب من النظام السوري وصاحب جهود الوساطة كان قد اشترى تذكرة الطائرة إلى سوريا لمرافقة خان بعد إطلاق سراحه. وقد علق على وفاة خان بأنها « لغز لا يمكن تفسيره». في السابق لم تشكل أحداث الانتفاضة السورية أي لغز للنائب غالاوي. فقد كانت الرؤية بالنسبة إليه بمنتهى الوضوح في كل مرحلة من مراحل الأزمة السورية. فالبرغم من اعترافه بمطالب الشعب السوري المشروعة إلا أنه يقتنع بنظرية المؤامرة على سوريا وأن سوريا تدفع ثمن مواقفها الممانعة للهيمنة الامبريالية والصهيونية. ولم يتردد غالاوي يوماً أن يمارس دور العرّاف ويكشف المستور والغامض من المستقبل ليرى في 30/ 10/ 2013م أن الحرب العالمية على سوريا تشبه الحرب العالمية على مصر في العام 1956م، وأن الأسد سينتصر كما انتصر عبد الناصر. لكنه اليوم وأمام مقتل خان يصعب عليه تفسير هذا الموقف الغامض بالرغم من كل العلاقات المميزة التي تربطه بالنظام السوري وبالرغم من براعته كمتنبئ بالمستقبل.

فاطمة خان كانت من الشجاعة والقوة لتبحث عن ولدها في كل مكان وأن تحاول مستميتة إعادته إلى حضن العائلة. هي، ذات الأصل الهندي، لم تختلف كثيرا عن كثير من الأمهات السوريات اللواتي فجعن بأبنائهن وبحثن عنهم في كل مكان مع فارق جوهري، أن أبنائهن لم يدخلوا سوريا دون تأشيرة من السلطات السورية فهم في وطنهم المسروق منهم، كما لم يتسن لهن رؤية ابنائهن داخل المعتقل أو حتى على الأقل معرفة مكان اعتقالهم، أو ما إذا كانوا معتقلين لدى النظام أم مخطوفين رهن فدية مادية، أو ما إذا كانوا رهائن "محاكم شرعية" وإعدامات ميدانية تنفذ قرار حكم غير شرعي باسم الشريعة. أمهات سوريا حرمن من نعمة اسمها جورج غالاوي لم يكلف نفسه عناء الوساطة لدى السلطات السورية للإفراج عن أبنائهن. بل لم يفكر مسبقاً حتى بأن يطالب النظام السوري بالكف عن سياسة الاعتقال أو أن يدين حالات القتل تحت التعذيب التي مورست بحق أبناء الوطن الذين لا يحتاجون تأشيرة دخول بقدر ما احتاجوا دائما للاعتراف بهم كمواطنين.

في سوريا لا يتسنى لذوي المعتقل تزيين المنزل وإعادة تأثيثه انتظارا لعودته، وربما كان هذا من حظهم لاسيما أن الانتظار يجعل من الوقت إبرا حادة حين يمضي بتثاقل. في سوريا، فرحة الإفراج عن معتقل هي من النوع (طب غم) كما يقال في اللغة العامية، لذلك تختلط فيها الفرحة بالألم. فاطمة خان محظوظة بلا شك بأنها ستحصل على جثمان ابنها ليحظى بقبر وعنوان مقبرة تضع عليه الورود متى شاءت، بينما هناك الكثير من الأمهات السوريات لم يتسلمن بعد جثث أبنائهن الذين حرموا في هذا الوطن المسمى سوريا حتى من القبر. حتى وإن عانى مسلمو بريطانيا من التمييز، فعلى فاطمة خان ان تحمد الله على أن ابنها (له الرحمة) لم يكن سوريا.

2014 عام وفرة النفط وصراع إيراني سعودي داخل "أوبك"

في حين أن سوق النفط العالمية يتجه في المستقبل القريب بنحو شبه مؤكد إلى الوفرة ، يبدو أن بغداد تميل الى معدل أبطأ في تطوير لقدراتها التصديرية، وهو عامل يجعل من الصعب تجنب هذا الفائض.
إن هذا التوقع يصبح أكثر خطورة مع احتمال عودة الخام الإيراني ليس فقط إلى مستوياته الطبيعية، ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون على أعلى مستوياته بمجرد التوصل إلى اتفاق نهائي مع طهران بشأن برنامجها النووي.
كما ان «أوبك» تحافظ على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يومياً ، الأمر الذي لن يسمح للعراق، حالياً أكبر منتج في المنظمة، بأية مساحة للتحرك إلى الأمام في زيادة الإنتاج، حيث يقدر إنتاجه الآن بحوالي 3.2 مليون برميل يومياً
وقد أعلنت منظمة أوبيك أن العراق معفى من نظام الحصص نظراً لظروفه الخاصة، وتأمل بغداد أن يتضاعف إنتاجها الحالي في السنوات القليلة القادمة. ولكن كلما حاول العراق زيادة إنتاجه ازدادت الضغوط داخل «أوبك» لتشمل بغداد في هيكل الحصص.
ومع ذلك، فان الاحتكاك السياسي هو لمنع أي تعديل في حصص الإنتاج، ولا سيما أن إيران سوف تجد في العراق حليفاً جديداً لها داخل «أوبك»، إلى جانب تخفيض الأسعار إلى مستويات قابلة للمقارنة مع النصف الثاني من عام 1990، بغض النظر عن الأزمة الاقتصادية الآسيوية.
لقد واجهت أوبك الاستقطاب السياسي الحاد من قبل، وتمكنت مع ذلك من الحفاظ على هيكل الحصص الأكثر أو الأقل تشغيلية بسبب الضغط الشديد من المملكة العربية السعودية. كما لعبت القدرة الإنتاجية الضخمة للسعودية دوراً مؤثراً، حيث أبقت على مستويات الإنتاج قريبة من إنتاجها. ولكن في حال شكلت كل من ايران والعراق معا قطباً قوياً داخل «أوبك»، فلا بد للسعودية من التوصل إلى حل توافقي قادر على التكيف مع الحقائق الجديدة.
بحلول أوائل العام المقبل، سوف تعزز إيران صفقتها مع الغرب وحلفائها في العراق، وقد تضطر إلى مواجهة دور المملكة العربية السعودية بوصفها حارس إيقاع «أوبك». إذا لم يتم التوصل الى اتفاق، فسوف تتجه أسعار النفط بسرعة إلى الانخفاض.

الجبهة الإسلامية تحوّل معالم الأزمة السورية

قررت تركيا مؤخراً دعم (جبهة المتمردين الجدد) التي تتألف من الجيش السوري الحر مع بعض الفصائل من غير تنظيم القاعدة، بالإضافة إلى بعض المنظمات السلفية الإسلامية ، وبعض فصائل من الإخوان المسلمين، مما يشكل تحدياً للجبهة الإسلامية التي ترعاها المملكة العربية السعودية.
تسيطر الجبهة الاسلامية على أغلب المناطق التي تقع تحت سيطرة المعارضة السورية، الأمر الذي دفع الممثلين عن القوى الاقليمية في المعارضة إلى التوجه نحو اسطنبول والقاهرة والرياض والدوحة في محاولات لتقييم الوضع واحتواء الخلاف، مما يشكل هزيمة للجيش السوري الحر على يد المعارضة السورية، وليس نظام الأسد .
إن الرسالة الحقيقية من تشكيل المملكة العربية السعودية الجبهة الاسلامية تكمن في إدراكها بأنه لا يجب ترك إيران في سوريا من دون مواجهتها، وأنه لابد من أن تمنح الرياض الفرصة لتلعب دورها بين القوى الدولية في تنفيذ الاستراتيجيات الدولية الجديدة في الشرق الأوسط، كما أكدت مصادر سعودية أن الرياض فوجئت بقرار الولايات المتحدة وقف إرسال الأسلحة الى الجيش الحر، وتأثير هذا القرار على الجبهة الإسلامية.
على صعيد آخر فإن أثر تشكيل الجبهة الاسلامية بات أكثر وضوحاً: اذ أنه من المتوقع دعوة طهران للمشاركة في مؤتمر جنيف 2 ، إلى جانب تلميحات الولايات المتحدة أنها قد تساند الأسد صراحة في مواجهة الجبهة الاسلامية والجيش الإسلامي في المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة. كما أعلن مؤخرا المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية مايكل هايدن أن أحد الحلول المحتملة في سوريا هو خيار بقاء الأسد، وأضاف قائلاً ، «يجب أن أقول في هذه اللحظة، أنه ورغم بشاعة هذا الخيار، فأنا من سيتوجه نحو الخيار الأفضل من بين النتائج السيئة المحتملة».
ومن الواضح أن الوضع في سوريا يتجه نحو إعادة رسم الحسابات، سواء إقليميا أو على الأرض. فتركيا التي تدعم (جبهة الخلاص الوطني) لا يوجد لديها حضور يذكر في الشمال. كما أن جبهة النصرة و الدولة الاسلامية في العراق والشام سوف تمارس الضغط على الجبهة الاسلامية، ومن غير المؤكد أن يكون دعم (جبهة الخلاص) عاملاً مؤثراً في الساحة لفترة طويلة، كما أن في حال حصلت على هذا الدعم فانه لن يكون عامل ضغط لفترة طويلة، وهي ستضع في اعتبارها أيضاً أن أعداء اليوم قد يصبحون حلفاء الغد.
وتتساءل المملكة العربية السعودية حول مدى صوابية توجيه ضربة قاسية إلى الجيش الحر ، لا سيما إذا كانت نتائج هذه الضربة هي تحول رؤية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نحو التفكير ملياً في فكرة بقاء الأسد في السلطة، وتغيير مضمون جنيف 2 تحت شعار مكافحة الإرهاب بدلاً من حل الأزمة السورية بإقصاء الأسد عن السلطة.
على أرض الواقع، يشكل إطلاق الاسد سراح حوالى 350 سجيناً محاولة لتشجيع الزخم القائم على خلق الانطباع بأنه يمكن أن يغير أساليبه الوحشية في حكم البلاد، وعلى افتراض تمكن الأسد من الترويج لاستمراره في السلطة مع الوعد بإصلاح نظامه فعلياً فان الصفقة تعتمد أولاً على الإفراج عن السجناء، استناداً الى ما نسب للجنرال إدريس من تصريحات مفادها أنه قد يكون على استعداد للعمل مع النظام في محاربة القاعدة.

مناورات في الكواليس الأمريكية لتأجيل العقوبات على إيران

بعد أسبوع من المناورات الدبلوماسية المكثفة خلف الكواليس، أقنعت إدارة أوباما أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بالامتناع عن فرض عقوبات جديدة من شأنها خرق الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل اليه الشهر الماضي بين مجموعة خمسة زائد واحد وإيران. في المقابل، أعلنت وزارة الخزانة أن خمس شركات دولية تمت إضافتها إلى قوائم العقوبات الحالية لإخفاء التدفقات النقدية إلى إيران.

من بين الشركات المذكورة في إعلان مساعد وزير الخزانة للإنفاذ، ديفيد كوهين، شركتا نفط من سنغافورة ، وشركة «إيوان» الإيرانية تعمل في مجال تصنيع التكنولوجيا، بطريقة غير مشروعة هدفها الحصول على القطع الرئيسية للبرامج النووية والصاروخية الايرانية.

كان توقيت إعلان وزارة الخزانة تنازلاً واضحاً لصقور الكونغرس الذين يهددون مفاوضات جنيف مع العقوبات الجديدة التي من شأنها أن تغلق المزيد من صادرات النفط الايرانية، وجاء إعلان كوهين يوم 12 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، قبل لحظات من مثوله ومساعد وزير الخارجية ويندي شيرمان أمام اللجنة المصرفية في مجلس الشيوخ.

و حذّر وزير الخارجية جون كيري ووزير الخزانة جاك في جلسة مغلقة أمام مجلس الشيوخ بأكمله، من أن العقوبات الجديدة ستكون «اتفاق الكسارة»، وأن الولايات المتحدة سوف تضع عليه اللوم في حال فشلت المحادثات، وقد تعرض كيري بعد ذلك مباشرة لهجوم حاد من قبل الحزبين لمواقفه المتساهلة للغاية مع إيران.

خلال لقاء في طهران مع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أكد وزير الخارجية الايراني جواد ظريف أن أية عقوبات أميركية جديدة على ايران تعتبر انتهاكا للاتفاق المؤقت، وستقضي على المحادثات الأخيرة قبيل تطبيقها. وفي مقابلة مع مجلة تايم، قال ظريف إن أية عقوبات جديدة، سوف تقضي على الاتفاق.

وفي جلسات استماع مجلس الشيوخ المصرفية أعلن السيناتور تيم جونسون، وهو عضو مؤثر من الحزب الديمقراطي أن مجلس الشيوخ لن يسمح بفرض عقوبات جديدة قبل ستة أشهر من انتهاء المحادثات، أو في حال وجود دليل قاطع على انتهاك إيران للاتفاقات المؤقتة.

وفي اليوم نفسه، أعلن عضو مجلس الشيوخ روبرت مينينديز، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، أنه سيطالب بدوره البيت الأبيض بتعليق العقوبات الجديدة. والجدير بالذكر أن مينديز كان عمل مع السيناتور الجمهوري مارك كيرك في صياغة العقوبات الجديدة. وبدلاً من ذلك، من المرجح أن يقوم اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ بصياغة مشروع قرار يضع الشروط المحددة للاتفاق النهائي، ولكن ليس قبل عودة مجلس الشيوخ في أوائل يناير/ كانون الثاني من عطلة رأس السنة. اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ الذين كانوا هددوا في السابق بدعم عقوبات جديدة على ايران وهما مايك وبوب كوركر انضما إلى زملائهما الجمهوريين في التراجع عن فرض تلك العقوبات.

وتبدو الإدارة الدبلوماسية أكثر حدة خلف الكواليس، اذ أدلى جاكوب ليو وزير الخزانة الأمريكية بتصريح بعد اجتماع وزير الخزانة مع 100 من كبار المصرفيين و المدراء التنفيذيين للشركات ، محذراً من اتخاذ أي اجراء لضمان صفقات تجارية مع إيران. كما خاطب اللجنة اليهودية الأمريكية مؤكداً ان الخيار العسكري لا يزال مطروحاً في حال انتهكت إيران الاتفاق، أو لم تقبل بالشروط القاسية للتوصل إلى اتفاق نهائي. كما حذّر الرئيس أوباما في 8 من الشهر الجاري، في خطاب في مركز سابان التابع لمعهد بروكينجز للسياسات، من أن فرض عقوبات جديدة على إيران في هذا الوقت الحساس من المفاوضات سوف ينتج عنه إلقاء اللوم على فشل دبلوماسية الولايات المتحدة.

رأي ■ «الإخوان» المصريون نحو حكومة منفى

ستشكل جماعة الاخوان المسلمين الدولية الحكومة المصرية في المنفى في أواخر يناير/ كانون الثاني المقبل ، وستطالب الاعتراف بها على أنها الحكومة الشرعية الوحيدة في مصر، وأعلنت «الجماعة» أنها سوف تقود حملة للحصول على الاعتراف الدولي بالحكومة.

لكن العامل الحاسم هو الوضع الداخلي في مصر. و حتى الان، يقف الجمهور المصري بقوة خلف الفريق عبد الفتاح السيسي، في حين أن جماعة الإخوان المسلمين تشن حملة لا هوادة فيها للحصول على بعض التأييد. وفي الواقع، إذا لم يتمكن الإخوان من تجاوز أزمتهم الحادة، فإن الاحتجاجات التي يقومون بها سوف تموت ببطء.

على سبيل المثال، وخلال الانتخابات الاخيرة لنقابة الأطباء، خسر الاخوان المسلمون للمرة الأولى منذ عقود. و ينتظر أن تكون النتائج مماثلة في انتخابات نقابية أخرى ا. لماذا إذن ومع تراجع الدعم الخارجي، تصر جماعة الاخوان المسلمين على مواصلة دفع مؤيديها إلى مواجهة النظام الجديد؟

الجواب بسيط. وهو الرهان على إعادة إنتاج أحداث 25 يناير 2011 ، حين أدت وحشية الشرطة على مدى عقود متراكمة من حكم النظام الفاسد وغير المسؤول، إلى اندلاع الثورة المصرية، كما أن الجماعة تعتمد على أعداد المتظاهرين، وتراجع شعبية الشرطة المصرية إلى جانب الحالة الاقتصادية المتردية، و امكانية نقل أعداد كبيرة من الشعب المصري إلى مواقع الاحتجاجات.

كما أن الإخوان يعتقدون أن المشاكل الموجودة لا حلّ لها في المنظور القريب، وفي محادثة جرت مؤخرا، خلص مسؤول كبير في الشرطة إلى تفسيرين. أولا، إن قوات الشرطة كانت تواجه «منظمة إرهابية»، وثانيا: إن القوات المصرية كانت كبش الفداء وتحملت مسؤولية كل الأخطاء.

إن التعامل العنيف للشرطة ضد المتظاهرين يمكن أن يستفز المصريين مع مرور الوقت، الأمر الذي قد يؤدي إلى كسر عزلة الإخوان المسلمين في المشهد السياسي المصري.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن خصوم الإخوان لا يمكنهم الاعتماد على تنظيم اعترف بأنه ارتكب أخطاء خلال سنة واحدة من حكم محمد مرسي. ومع وجود أكثر القيادات الإخوانية في السجون المصرية. ستستمر الجماعة في تبرير فشلها مثل، «ليس الآن، ونحن كنّا تحت الهجوم». أو «كانت خيانة من السيسي، لا خطأنا». ويبدو الأمر على الصعيد الاقتصادي أكثر تعقيدا، فعلى سبيل المثال، في القمة الأخيرة لمجلس التعاون الخليجي، فقد طرحت العديد من الأسئلة حول جدوى «الاستثمار» في مصر، وصب عشرات المليارات من الدولارات لدعم النظام الجديد في القاهرة. وعلى الرغم من تفاوت الأجوبة كان الاستنتاج أنه إذا تم إسقاط الدعم المالي، فإن العواقب ستكون سلبية للغاية، وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يكون هذا القرار، «نعم، ولكن .... ».

عندما قررت مجموعة من المستثمرين الإماراتيين دعم مصر من خلال بناء سلسلة من المشاريع ذات التوجه الاجتماعي التي ستوفر الكثير من فرص العمل، قوبلت ببرود من البيروقراطية المصرية سيئة السمعة، وواجهت الكثير من العوائق في اللوائح والقوانين، وهو ما سيجعل أي استثمار مستحيلاً.

ومن المعروف أن دول الخليج تجاوزت الصعوبات البيروقراطية إلى حد كبير في اقتصاداتها. وكان من المقرر أن لا تقوم بأي استثمارات في مصر قبل أن تحدث إصلاحات ضرورية في اللوائح والقوانين المصرية، وذلك ليس فقط من أجل حماية استثماراتها، و هذا ليس فقط لحماية استثماراتهم، بل أيضا لمساعدة مصر، و كذلك بسحب البساط من تحت جماعة الإخوان المسلمين.

إن الحاجة تبدو ملحة اليوم لدفع مصر نحو القيام بإصلاحات ضرورية تمكنها من جذب الاستثمارات في ظل تردي الوضع الاقتصادي، والذي يمكن للإخوان المسلمين أن يستثمروا فيه.

عصام عزيز

كسر حلقة الاستبداد

في الحاجة العربية إلى عقد اجتماعي جديد

■ الدكتور عبدالله تركماني

هناك أشكال متعددة لقوى المجتمع المدني في عالمنا العربي، ولكنها تفتقد التلازم مع سلطة الدولة والتكامل معها، خاصة فيما يتعلق بالشقين السياسي والحقوقي من المجتمع المدني وأطيافه العديدة. ولكنّ هذا التلازم والتكامل لا بد له من عمود فقري يدعمه ويؤكده.

إنّ الحل للخروج من المأزق العربي المستمر هو مغادرة بنيان الإقصاء والعنف إلى رحاب بنية اجتماعية – سياسية – ثقافية تقوم على العمل المنتج واستثمار الموارد الاقتصادية والبشرية وزيادتها، وتحرر إرادة الوطن والمواطن، والإطار الصحيح لقيام هذه البنية هو:

– المواطنة كعقد لتنظيم علاقات الأفراد والجماعات.

الديموقراطية كإطار لقيام مشاركة سياسية تضمن فصل السلطات، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتداولها.

التنمية الشاملة لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية وتطويرها وتوظيفها لقيام اقتصاد منتج، يرفع مستوى معيشة السكان، ويؤمّن العدالة الاجتماعية.

ويتم ذلك من خلال منهج إصلاح متدرج تراكمي، يفتح باب التطوير لبناء دولة حديثة، تصالح المواطن مع سلطته، وتصالح المجتمع في كل دولة عربية مع العالم.

إنّ افتقاد العالم العربي لآليات الإصلاح والتغيير هو نتيجة طبيعية لغياب العلاقات الديموقراطية والمأسسة والقانون، وسيادة عقلية السلطة على حساب الدولة. ولعل هذا الوضع هو الذي يفسر حالة الحرج التي انتابت الحكومات العربية إزاء كيفية التعاطي مع المشاريع الديموقراطية والإصلاح السياسي، التي طرحتها قوى المعارضة الديمقراطية، وكذلك الدول الغربية الكبرى.

هكذا فإنّ وضعاً عربياً تلك هي سماته يجعل من عملية التغيير عملية جد ملحة، إن لجهة لإصلاح الأوضاع أو لمواكبة مستويات التطور العالمي، كما للتعاطي المجدي مع التحديات. ولكنّ هذا الوضع يبين أيضاً صعوبة التغيير الداخلي، فالقوى المؤهلة غير موجودة أو مغيبة، والقوى النافذة تمانع التغيير أو تؤجله أو تسطحه خوفاً على مصالحها، ثم أنّ آليات التغيير السلمي والديموقراطي والدستوري نفسها غير متوفرة.

على ذلك، فإنّ انسداد آفاق التغيير والتطوير الداخلي وغياب الإجماعات الوطنية وتشتت الإرادات الرسمية والشعبية، في معظم البلدان العربية، هي التي تسهل على القوى الخارجية التدخل لإحداث تغييرات في العالم العربي، بغض النظر عن ملاءمة هذه التغييرات للمصالح والأولويات العربية، وهي بالطبع تغييرات، ربما تلبي بعض مطالب المجتمعات العربية، ولكنها ستظل مشوبة بشبهات التدخل والإملاء القسري والتوظيف السياسي الخارجي، ما يضعف شرعيتها وأسسها الداخلية، ويضعف أيضاً من قدرتها على الاستمرار.

ويبدو أنّ معطيات الوضع العربي تؤكد ديمومة الاستبداد، فالنظام العربي الذي ظل يؤجل مشاريع الإصلاح بدعوى « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة «، يتذرع اليوم بادعاءات الحفاظ على الهوية، وممانعة الهيمنة، ورفض الإملاءات الخارجية. أما الشعوب العربية فهي إما سادرة في غيبوبتها وفي تحصيل لقمة عيشها، أو هائجة في البيوت أمام التلفاز. ولا شك بأنّ هذه الأوضاع تجعل العالم العربي مسرحاً للفوضى الداخلية ومرتعاً لمشاريع الوصاية الخارجية، في المدى المنظور.

إنها أزمة البحث عن عقد اجتماعي جديد، لذلك ينبغي أن نتوصل إلى دولة الحق والقانون، التي تحد من سطوة الغني أو القوي على الفقير والضعيف، فالدولة العادلة هي التي تطبق القانون على الجميع بالتساوي، بغض النظر عن ابن الست وابن الجارية، الكل متساوون أو ينبغي أن يكونوا متساوين أمام القانون.

هناك حاجة عربية عامة اليوم لعقد اجتماعي جديد بين سلطة الدولة والمجتمع، لأنّ تآكل شرعية السلطة يهدد – في حالات كثيرة – شرعية الدولة ذاتها، وقد يؤدي إلى التفتيت أو التفجر الداخلي، كما هو الحال في سورية. فإذا كان نظام الدولة القومية الحديثة، اعتمد أساساً على مبدأ « السيادة «، فإنّ هذا الأمر ظل على هذا المنوال حتى ظهر الناشطون غير الحكوميين الذي أصبحوا لاعبين جداً في العلاقات الدولية، مما أدى إلى التقليل من شأن مبدأ « السيادة « نفسه عن محيط التأثير في النظام الدولي.

وإلى جانب ذلك لا تزال مجتمعاتنا في بداية تجربة التحرر والانعتاق، مترددة في خوض الكفاح الشاق من أجل الحرية وتحمّل معاناته وعذاباته. أما الفرد الذي لا يزال مقموع الشخصية، مفتقراً لوعي ذاتي واضح، أو إرادة مستقلة، فهو ميال إلى تفضيل الاستسلام على مغامرة التمرد والاستقلال. ولا تزال الجماعة عندنا مرادفة للعصبية، وقائمة على القرابة العائلية أو الطائفية أو المذهبية، أي بعيدة جداً عن أن تتحول إلى جماعة مدنية، متوحدة من حول خيارات طوعية. وفي هذه الحالة يصعب كسر حلقة استتباعنا المزدوج لمستبدينا المحليين وقياصرة القوى الدولية، من دون إجراءات إصلاحية عميقة، فكرية وسياسية، تؤسس لعقد اجتماعي جديد.